

الظرف الاقتصادي العالمي

شهدت السنوات العشر الأخيرة سلسلة متلاحقة من الأزمات الاقتصادية والصدمات السلبية على نطاق واسع بدءاً بالأزمة المالية العالمية 2008-2009، ثم الأزمة الأوروبية للديون السيادية بين 2010 و2012 وأخيراً تصحيحات أسعار المواد الأساسية بين 2014 و 2016.

إلا أن هذه الأزمات بشكل أو بآخر أكسبت الاقتصاد العالمي مزيداً من القوة والمناعة. وقد استمر الانتعاش الذي نشهده منذ منتصف عام 2016 وتعزز أكثر فأكثر منذ ذلك الحين.

ففي سنة 2017 سجلت ما يربو عن 120 دولة، تمثل ثلث أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تسارعاً لافتاً في نسق نموها الاقتصادي وذلك في ظرف سنة واحدة. وهو ما يجعل منه تسارعاً، وبهذا الشكل من التزامن، للنمو الأوسع نطاقاً في العالم منذ عام 2010.

وقد بلغت نسبة النمو في بعض البلدان المتقدمة في الربع الثالث من عام 2017 نسبة أعلى من المسجلة في الخريف الماضي، خاصة منها في ألمانيا وكوريا والولايات المتحدة واليابان. وفي الفترة ذاتها، أحرزت الدول الناشئة وبعض الدول النامية، كجنوب أفريقيا والبرازيل والصين نسب نمو أعلى من التوقعات التي رسمت في الخريف السابق.

وقد أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عودة الحركة للنشاط الاقتصادي في أغلب البلدان مع توقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017 ما يقارب 3.5% على مستوى العالم مقابل 3.1% في سنة 2016.

فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، يتوقع خبراء الاقتصاد نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1% في عام 2017. وإن لم يعتمدوا إلى تعديل توقعاتهم مقارنة بما تم رسمه في شهر جوان فلأنهم يرتقبون مزيداً من المعطيات وتوضيح الرؤيا في ما يخص الإصلاح الضريبي المعلن عنه من قبل رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لا يفوتنا أن نشير، في الختام، إلى ما أحدثته البلدان الناشئة من مفاجأة بما حققته من نسب نمو هامة. فالصين على سبيل المثال يتوقع لها أن تستمر في المحافظة على نسب نمو مرتفعة حيث بلغت 6.8% تعود نسبة (+0.2%) منها للاستثمار في البنى التحتية.

الظرف الاقتصادي الوطني

سجل النمو الاقتصادي في تونس تحسناً تدريجياً مع استقرار نسب البطالة وقد ارتفعت نسب النمو الإجمالي بما قدره 1.9% مقابل 1% سنة 2016، فيما بلغت 2% مقابل 1.1% في نفس الفترة من السنة الماضية.

فيما يتعلق بنسب البطالة فقد سجلت زيادة طفيفة في الثلاثي الرابع من سنة 2017 لتبلغ 15.5% مقابل 15.3% في الثلاثي الثالث من نفس السنة. غير أنه يذكر أن نسبة البطالة من خريجي التعليم العالي، التي لا تزال في مستويات مرتفعة، قد تراجعت بنسبة بسيطة جداً حيث سجلت 29.9% مقابل 30.6%.

النشاط الاقتصادي

عموماً سجل النشاط الاقتصادي تحسناً في سنة 2017 خاصة في بعض القطاعات الرئيسية: الفلاحة والصيد البحري والصناعات المحلية.

ومن ناحية أخرى استفاد قطاع الخدمات من جانبه من تطور النشاط السياحي علاوة على الأداء الجيد للمؤسسات المالية والاتصالات.

أما فيما يتعلق بمؤشر التضخم فقد سجل مؤشر الأسعار عند الإستهلاك خلال شهر ديسمبر 2017 ارتفاعاً بنسبة 0.4% مقارنة بالأشهر السابقة تبعاً على وجه الخصوص لارتفاع أسعار الملابس والأحذية والنقل مقابل تباطؤ نسق ارتفاع أسعار المواد الغذائية منها والمصنعة وبذلك استقرت نسبة التضخم في سنة 2017 في حدود 6.3% مقابل 5.2% في سنة 2016.

مقارنةً بأواخر سنة 2016 وأواخر شهر ديسمبر من عام 2017 سجل معدل سعر صرف الدينار التونسي فيما بين البنوك تراجعاً قبالة أهم العملات الأجنبية خاصة منها اليورو بنسبة بلغت 17.6% والدولار الأمريكي بنسبة 5.8% و الين الياباني 9.6% والدرهم المغربي بنسبة 13.1%.

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع قيمة الدينار التونسي تعود أساساً إلى زيادة عجز الميزان التجاري وإلى تطور قيمة عملة اليورو على صعيد سوق الصرف الدولي بنسبة ناهزت 16% قبالة الدولار الأمريكي.

تميز قطاع إعادة التأمين في العالم في سنة 2017 بـ :

- استمرار تفوق العرض على الطلب بما وفر طاقات كبيرة سواء في موازنات معيدي التأمين أو في الموارد المالية البديلة، حيث قدرت وكالة AM BEST الطاقة الإجمالية لسوق إعادة التأمين في سنة 2017 بما يناهز 605 مليار دولار أمريكي 86 مليار دولار منها متأتية من الموارد المالية البديلة.

- انعكاس الخسائر الكبيرة المسجلة في الثلاثي الثالث من سنة 2017 على شروط تجديد الإكتتابات الإتفاقية لإعادة التأمين وخاصة منها إعادة الإسناد بعنوان سنة 2018.

- تضرر غالبية معيدي التأمين في السوق العالمية من آثار الكوارث الطبيعية (هارفي، إيرما، ماريا ...) التي حدثت في أواخر سنة 2017 بما أجبر الأكثر تضررا منهم على مراجعة أهدافه وتقدير الخسائر الجسيمة التي تعرضوا لها.

- تجاوز المؤشر الفني المركب لنسبة 100 % في سنة 2017.

على مستوى الأحداث الطبيعية :

تواصل تطور الكوارث الطبيعية المسجل خلال العقود الأخيرة الذي مس كامل أرجاء الأرض سواء من جفاف وأعاصير وفيضانات ... حيث بات تطرف الأحوال الجوية والمناخية يكاد يكون هو القاعدة.

وتعتبر الخسائر التي نتجت عن الأعاصير التي ضربت منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2017 هي الأعلى كلفة في العالم بعد حادثة كاترينا في عام 2005. بما يجعل من الثلاثي الثالث، خصوصا، الأعلى كلفة في تاريخ التأمين حتى هذا اليوم.

وتقدر الخسائر الاقتصادية المنجزة عن هذه الكوارث بنحو 306 مليار دولار وبما يقارب 190 مليار دولار كمعدل عن العشر السنوات الأخيرة.

والحق أن الكوارث الطبيعية قد أثقلت هذه السنة بشكل خطير حسابات ونتائج أكبر معيدي التأمين في العالم.

وعلى صعيد آخر، فقد واصلت أسعار الفائدة منحها التنافسي الذي بدأ منذ نهاية عام 2007. إن تدني أسعار الفائدة أجبر معيدي التأمين على التوجه نحو الإيداعات الأكثر سيولة ونحو اقتناء سندات الخزينة، بما يعنيه ذلك من تراجع لعائدات الاستثمار وتضخم لرؤوس الأموال بالنظر لعدم تحقيق أي مردودية تذكر.

حقق قطاع التأمين في تونس سنة 2017 رقم معاملات جملي بلغ 2082,8 مليون دينار بنسبة تطور قدرها 2,12% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة. وفي هذا السياق يجدر التنويه بما حققه فرع التأمين على الحياة من تطور بلغت نسبته 15,5%.

فعلى الرغم من دقة الظرف الاجتماعي والاقتصادي فقد نجح قطاع التأمين التونسي في المحافظة على تطوره المعهود.

هذا وقد ناهزت التعويضات الجمالية مبلغا قدره 975,7 مليون دينار مقابل 1019 مليون دينار في سنة 2016 مسجلة تراجعا بنسبة قدرها 4,2% وقد استأثر فرع التأمين على العربات بأكبر جانب من هذه التعويضات بنسبة بلغت 55%.